

تحديد الاحتياجات التدريبية لقطاع الأعمال بالمملكة العربية السعودية

د. حسن محمود إبراهيم، د. سعود بن محمد النمر، د. محمد سيد حمزاوي،

د. لطفي راشد، د. أحمد عودة

أقسام الإقتصاد، الإدارة العامة، إدارة الأعمال، الأساليب الكمية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك

سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

يقع هذا البحث في ١٦٢ صفحة من القطع الصغير ويتناول حصر الاحتياجات التدريبية لقطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية، حيث تعتبر الاحتياجات التدريبية الأساس الذي يقوم عليه التخطيط السليم لإعداد وتنفيذ برامج التدريب وتنمية القوى العاملة في أية مؤسسة.

ولتحقيق هذا الهدف قسم الباحثون هذا البحث إلى ثمانية فصول، تناول الفصل الأول منها أهمية البحث ومنهجه. فأهمية البحث تنبع من بين عدة نقاط حددها الباحثون في أن خطط التنمية التي قامت - ولا تزال تقوم - بتنفيذها المملكة العربية السعودية في كافة المجالات خلال السنوات الماضية كانت عاملاً قوياً لنمو وإزدهار قطاع الأعمال، وقد أدى ذلك إلى إيجاد فرص عمل جديدة فاقت قدرات سوق العمالة المحلية لشغلها سواء من الناحية العددية أو النوعية، مما فرض على مؤسسات الأعمال ضرورة اتخاذ الإجراءات لتوفير احتياجاتها من القوى العاملة بالاعداد والمهارات المطلوبة، ومن ثم جاءت الحاجة، إلى المزيد من برامج التدريب وتنمية القوى العاملة.

كذلك اعتمدت غالبية مؤسسات الأعمال على العمالة الأجنبية، مما أدى إلى وضع السياسات الخاصة بتنمية القوى العاملة الوطنية لتكون رصيلاً قومياً من رأس المال البشري يعمل على استمرار

وبقاء مؤسسات الأعمال في المستقبل بعد عودة العمالة الأجنبية إلى أوطانها. وذلك لن يتأتى إلا من خلال عمليات التدريب المخطط والمنظم والذي يركز أساساً على الحصر السليم للاحتياجات التدريبية.

كذلك حدد الباحثون عدة أهداف للبحث منها، الوقوف على جوانب الضعف والقصور في أداء الأفراد العاملين في النواحي الإدارية بقطاع الأعمال بالمملكة، إضافة إلى اكتشاف أهم المشكلات الإدارية ومن ثم الاحتياجات التدريبية التي تبرز في كل نشاط من أنشطة الأعمال المختلفة كالزراعة، والصناعة، والتجارة، والنقل والمواصلات. وكان من أهداف البحث أيضاً، تزويد المكتبة العربية بدراسة استكشافية تحليلية لحصر الاحتياجات التدريبية في قطاع الأعمال بالمملكة. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوبين هما أسلوب الدراسة المكتبية وأسلوب الدراسة الميدانية.

وفي الفصل الثاني درس الباحثون موضوع التدريب الإداري وأهميته حيث تناولوا مفهوم التدريب والفرق بينه وبين التعليم، علاقة التدريب بكل من التنمية الإدارية والتأهيل المهني وطبيعة نشاط التدريب، وأنواع التدريب والتدريب الإداري وأهميته، والتدريب الإداري في قطاع الأعمال بالمملكة.

الفصل الثالث تناول موضوع أساليب تحديد الاحتياجات التدريبية حيث تمت دراسة مفهوم الاحتياجات التدريبية، وتنوع أساليب تحديد الاحتياجات التدريبية، كما اشتمل الفصل على الأسلوب المتبع في البحث الحالي لتحديد الاحتياجات التدريبية لقطاع الأعمال بالمملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع خصص لدراسة الاحتياجات التدريبية في مجال التنظيم، حيث تمت دراسة المشكلات التنظيمية في قطاع الأعمال بالمملكة، وكذلك مدى مساهمة التدريب في حل المشكلات التنظيمية. وفي الفصل الخامس درس الباحثون الاحتياجات التدريبية في مجال الأفراد ومشكلات الأفراد بقطاع الأعمال بالمملكة وأسبابها والمجالات التدريبية التي تسهم في حلها.

الفصلان السادس والسابع درسا للاحتياجات التدريبية في مجالات التسويق والمجالات المالية والمحاسبية، حيث تمت دراسة المشكلات التي تواجه قطاع الأعمال في هذه المجالات ومدى مساهمة التدريب في حل تلك المشكلات.

الفصل الثامن احتوى على نتائج الدراسة وأهمها أن هناك نوعاً من الاهتمام بالتدريب في أكثر من نصف عدد المؤسسات التي تمت عليها الدراسة (٥٧٪)، كما تبين أن هناك ٥٣٪ من مؤسسات العينة تقوم بتنفيذ برامج تدريبية. كما انتهت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها أن تساند الإدارة العليا في مؤسسات الأعمال بالمملكة نشاط التدريب الإداري وتدعمه بالإمكانات والميزانيات المناسبة باعتباره استثماراً طويل المدى لتوفير وتنمية المهارات الإدارية. وأن يتضمن الهيكل التنظيمي في مؤسسات الأعمال بالمملكة وحدة للإشراف على نشاط التدريب (في المؤسسات التي ليس لها مثل هذه الوحدة).

إضافة، لذلك أن تستعين الجهات المعنية بالتدريب الإداري لمؤسسات الأعمال في المملكة بالمؤشرات والأولويات التي أسفرت عنها هذه الدراسة في تصميم وتنفيذ برامجها التدريبية، وأن تبادر الجامعات ومعاهد التدريب الوطنية بتلبية احتياجات التدريب الإداري لمؤسسات الأعمال بالمملكة.